CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

CEDAW/C/1997/L.1/Add.12
24 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقيـة القضاء على جميع أشـكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة السادسة عشرة
١٣ - ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

اعتماد تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن دورتها السادسة عشرة

مشروع التقرير

المقررة: السيدة أورورا جافاتي دي ديوس (الفلبين)

إضافة

ثانيا - المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

زاي - تقرير الفريق العامل لما قبل الدورة

١ - أشارت رئيسة الفريق العامل إلى أن بعض أعضاء اللجنة قدموا أسئلة بشأن التقارير. وأعربت رئيسة الفريق عن أسفها لأن أعضاء اللجنة لم يغتنموا كلهم الفرصة المتاحة لتقديم أسئلة مكتوبة مسبقا، وذكرت أن تقديم الأسئلة مسبقا أمر مهم لصياغة التعليقات الختامية ويعزز عمل الفريق الذي يجتمع لفترة قصيرة فقط.

٢ - وذكرت رئيسة الفريق العامل أن معظم الدول الأطراف اتبعت المبادئ التوجيهية للجنة، ولكنها أوصت بأن يُطلب إلى الدول الأطراف التي لم تتبع تلك المبادئ أن تفعل ذلك لدى تقديم تقاريرها التالية. وأوضحت أيضا أن التقارير الدورية تبين حدوث شيء من التقدم في مجال التنفيذ.

٣ - وأوضحت رئيسة الفريق العامل أن الفريق حظي بكامل الدعم من الأمانة العامة ووجهت نظر اللجنة إلى المناقشة التي أجراها الفريق العامل مع مديرة شعبة النهوض بالمرأة بشأن أساليب عمل الفريق. وذكرت أن الأمانة العامة ستقوم مستقبلا بإدراج الأسئلة المرسلة من الخبراء وتصنيفها مسبقا، على نحو يتيح للفريق مناقشة التنفيذ بمزيد من التعمق.

270197 270197 97-02111

9702111

٤ - واقترحت رئيسة الفريق العامل أن يجتمع الفريق، في الدورات المقبلة، مع المنظمات غير الحكومية لإجراء مناقشة مواضيعية بشأن مجال معين. واقترحت أن يناقش الفريق العامل الأول دور الأعمال السابقة للدورة، خصوصا وأن انعقاد اللجنة سيتم حاليا بمعدل دورتين في السنة. وأشارت إلى أن التقارير التي ستنظر فيها اللجنة في دورة ما، سيلزم حاليا أن تحدد قبل ذلك بدورتين، وأنه قد يكون من المناسب بدرجة أكبر عقد اجتماع ما قبل الدورة في نهاية الدورة السابقة، على غرار الممارسة المعمول بها لدى بعض الهيئات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، أثارت رئيسة الفريق مسألة تخصص أعضاء اللجنة واستخدام التعليقات الختامية في النظر مستقبلا في تنفيذ الاتفاقية في فرادى الدول الأطراف.

٥ - وعلق عدد من أعضاء اللجنة على الاقتراحات المقدمة من رئيسة الفريق العامل. وأشار أحد الأعضاء إلى أن الفريق إذا اجتمع في نهاية الدورة السابقة، ليسر ذلك عمل الدول الأطراف والمنظمات غير الحكومية، ولأمكن الدخول في حوار مع الدول الأطراف.

٦ - وذكر أحد الأعضاء أنه لا يوجد سبب يدعو إلى تطبيق إجراءات مختلفة بالنسبة للتقارير الأولية والتقارير الدورية. وأشار أعضاء آخرون إلى أن أصعب المهام هي مهمة مقارنة التقارير الأولية والدورية. وأشارت سيدة من الأعضاء إلى أن الفريق العامل لما قبل الدورة، الذي اجتمع قبل انعقاد الدورة الحالية، كان ينبغي أن يستعرض التقارير المنتقاة للنظر في دورة تموز/يوليه، حيث أن هذا يمكن أن يزيد من ثراء الأسئلة الموجهة من اللجنة، ويتيح للمنظمات غير الحكومية فرصة التدخل، ويعطي الدول الأطراف الوقت اللازم للرد على الأسئلة. ووجّه النظر إلى أن الفريق العامل السابق للدورة يتألف من أربعة فقط من أعضاء اللجنة، وأنه ينبغي من ثم لسائر أعضاء اللجنة أن يرسلوا سلفا أسئلتهم المتعلقة بالتقارير الدورية كي تتمكن الأمانة العامة من إدراجها. وحثت أيضا على إرسال تقارير المنظمات غير الحكومية سلفا بفترة كافية.

٧ - وأوضحت رئيسة الفريق العامل لما قبل الدورة أن اللجنة قررت في الدورات السابقة عدم النظر في التقارير الأولية في الفريق العامل لأن من المهم إقامة حوار بنّاء مباشر مع الدولة الطرف. وذكرت أن التعليقات الختامية للجنة تيسر استمرار هذا الحوار، وحثت على أن تكون التعليقات التي ستصاغ في الدورة الحالية موافقة لمواد الاتفاقية وأن تكون وافية قدر الإمكان. وذكرت أن التعليقات الختامية تشكل أساسا بالغ القيمة للنظر في التقارير التالية للدول الأطراف.

٨ - واقترح عدد من الأعضاء أن يظل الفريق العامل لما قبل الدورة يستعرض التقارير الدورية فقط وألا يستعرض التقارير الأولية. وحث عدد من الأعضاء على إيجاد تخصص فيما بين أعضاء اللجنة، مع إيضاح أن التخصص لا يحول دون مشاركة الأعضاء في المناقشة العامة. وأعرب عن التأييد لتحديد التخصص فيما بين الأعضاء واقتُرح أن يحدد الخبراء سنويا المجال الذي يرغبون في التخصص فيه.

٩ - واقترح أعضاء آخرون أن يتم اختيار التقارير التي سينظر فيها قبل ذلك باثني عشر شهرا وأن ينظر فيها في إطار فريق عامل ينعقد في الدورة السابقة للدورة التي سينظر فيها في هذه التقارير. وفي هذا السياق، اقترح أحد الأعضاء تبسيط تحليل التقارير الذي تقدمه الأمانة العامة، وإدراج نص التحفظات التي تقدمها الدولة الطرف، وإيضاح ما إن كانت هذه التحفظات قد عـُدلت أو سـُحبت، والتعليقات الختامية للجنة وغيرها من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات فيما يتعلق بالدولة المعنية.

١٠ - وذكر أن اللجنة تحتاج إلى إجراءات أكثر تنظيما وأن من اللازم اتخاذ خطوات لكفالة إرسال الأسئلة إلى الدولة الطرف مسبقا بوقت كاف كي يمكن تقديم ردود مكتوبة، مما يتيح للجنة أن تناقش على النحو الواجب المسائل المعنية مع الدولة الطرف. وذكر بعض الأعضاء أن اللجنة لجنة كبيرة وأن الأعضاء ينبغي أن يتكلموا مرة واحدة وألا يكرروا الأسئلة التي طرحت بالفعل. وخلصت اللجنة إلى أن المسائل المثارة داخلة على النحو المناسب في اختصاص الفريق العامل الأول، ولكن إذا اتخذ مقرر بتغيير إجراءات اللجنة، سيلزم اتخاذ بعض التدابير الانتقالية. وفي هذا السياق، ذكر أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم التقارير قد تحتاج إلى تنقيح، كما قد يلزم أيضا تنقيح أسلوب عمل اللجنة.

- - - - -